

الوضع غير المواتى - الحالة مواتية (الاقتصاد المقاوم)

الحالة مواتية (الاقتصاد المقاوم)	الوضع غير المواتى (الوضع الحالى للاقتصاد)	صف
إدارة الاقتصاد تنافسيه	الليبرالية الاقتصادية (تحرير الأسواق)	١
الاقتصاد القائم على المصلحة الوطنيه	الاقتصاد القائم على المصلحة الذاتية	٢
المشاركة الفعالة مع الاقتصاد العالمى على أساس خلق ميزة	الاندماج فى النظام الاقتصادى العالمى القائم على الميزة النسبية	٣
تشجيع ريادة الأعمال	انتشار الاقتصاد الريعى	٤
مشاركة أغلبية الناس فى الأنشطة الاقتصادية.	سيادة رأس المال على الاقتصاد	٥
فإن الفئات ذات الدخل المنخفض والطبقات المتوسطة سوف تستفيد أكثر فى الاقتصاد	سوف مجموعات معينه تستفيد أكثر فى الاقتصاد	٦
الاقتصاد يعتمد على القدرة الداخلية	الاعتماد أنماط الإنتاج والاستهلاك على الخارج	٧
انخفاض كثافة الطاقة	انخفاض إنتاجية الطاقة	٨
تحسين العدالة فى توزيع الدخل	الاتساع الفجوة بين الدخل الأعشار	٩
التقاسم العادل القيمة المضافة فى سلسلة الإنتاج	فإن وكلاء أقل إنتاجية سوف تستفيد أكثر من ذلك	١٠

الحالة مواتية (الاقتصاد المقاوم)	الوضع غير المواتي (الوضع الحالي للاقتصاد)	صف
حصة أكبر من القيمة المضافة تنتمي إلى العاصمه البشرى	حصة أكبر من القيمة المضافة تنتمي إلى العاصمه المالى	١١
تقليل الاعتماد على البلدان المعدودة والمحدده	تعميق الاعتماد على بلدان محدده	١٢
توفير الأمن الغذائى والأمن العلاجى	الاعتماد على الموردين الأجانب فى الغذاء والدواء.	١٣
توفير احتياطات استراتيجيه	عدم الاهتمام بالاحتياطات الاستراتيجيه.	١٤
إصلاح أنماط الاستهلاك	تعزيز النزعة الاستهلاكيه	١٥
ويتفق القطاع النقدى مع احتياجات القطاع الحقيقى	إن القطاع النقدى لا يتماشى مع احتياجات القطاع الحقيقى	١٦
نمو الذاتيه للاقتصاد الوطنى	اعتماد النمو الاقتصادى الوطنى على عائدات النفط	١٧
التوسع فى الخدمات الإنتاجيه	التوسع فى الخدمات غير المنتجه	١٨
إدارة الواردات	توسيع الواردات العشوائيه	١٩
ميزان التجاره والاستدامه فى الصادرات	استمرار العجز التجارى	٢٠

صف	الوضع غير المواتى (الوضع الحالى للاقتصاد)	الحالة مواتية (الاقتصاد المقاوم)
٢١	الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية	التكيف ونقل التكنولوجيات المتقدمة من الخارج
٢٢	الاعتماد غير المتماثل على الاقتصاد العالمى	تعزيز المرونة والحد من ضعف الاقتصاد
٢٣	تأثرت سلبا بالتقلبات فى سوق النفط العالمية	الاستخدام الأمثل للدبلوماسية الطاقة للتأثير على سوق النفط العالمية
٢٤	استمرار بيع النفط الخام والغاز	زيادة القيمة المضافة من خلال استكمال سلسلة القيمة فى صناعة النفط والغاز
٢٥	توسع النفقات الحكومية والديون العامة	إنشاء إدارة عامة فعالة وإدارة الديون العامة
٢٦	اعتماد الميزانية العامة على عائدات النفط	إصلاح النظام الضريبي من أجل تقليل الاعتماد على عائدات النفط فى النفقات الحكومية
٢٧	مواصلة البحث عن إيجار وتوسيع الفرص الريعية فى الاقتصاد	خلق الشفافية نحو تعزيز روح المبادرة فى الاقتصاد
٢٨	عدم الاهتمام بالقدرات الاقتصادية المحلية	تفعيل جميع المرافق المحلية (العواصم المالية والبشرية والعلمية)
٢٩	الافتقار إلى المشاركة المجتمعية فى الاقتصاد	تيسير وتشجيع التعاون المجتمعي
٣٠	عدم الاهتمام بالاقتصاد القائم على المعرفة	تشجيع الاقتصاد القائم على المعرفة

الحالة مواتية (الاقتصاد المقاوم)	الوضع غير المواتي (الوضع الحالي للاقتصاد)	صف
تنفيذ خريطة علمية شاملة من أجل تلبية احتياجات سوق العمل	عدم التوافق بين التعليم واحتياجات سوق العمل	٣١
تشجيع الابتكارات وتنظيم نظام الابتكار الوطني	نقص الابتكار في الاقتصاد	٣٢
تمكين عوامل الإنتاج في الاقتصاد	عدم الاهتمام بتمكين عوامل الإنتاج	٣٣
خلق المنافسة بين المناطق والمحافظات	عدم الاهتمام بالمزايا النسبية للمناطق والمحافظات	٣٤
تفعيل تنوع الميزة الجغرافية في مناطق البلاد	تطوير الضواحي في المدن الكبيرة	٣٥
الحد من المركزية في التجارة الخارجية وتوسيع العلاقات الاستراتيجية مع الدول الأخرى	مركزية في التجارة الخارجية	٣٦
توسيع التنوع الاقتصادي	استمرار الاقتصاد القائم على النفط	٣٧
تعديل أنماط الاستهلاك في الاقتصاد	عدم التوافق بين أنماط الاستهلاك والإنتاج المحلي	٣٨
تعزيز استهلاك السلع المحلية	تعزيز الاستهلاك العشوائي للبضائع أجنبية الصنع	٣٩
التطوير المؤسسي وتوفير الظروف المواتية للتنافسية الاقتصادية	غياب المنافسة الصحية في الاقتصاد	٤٠

الحالة مواتية (الاقتصاد المقاوم)	الوضع غير المواتى (الوضع الحالى للاقتصاد)	صف
الإصلاح الشامل للنظام المالى وتعزيزه للاستجابة للاحتياجات المالية فى الاقتصاد الوطنى	الضعف المؤسسى فى الأسواق المالية لتمويل الاستثمار	٤١
استقرار القوانين واللوائح وتحسين بيئة الأعمال	تتغير باستمرار اللوائح وبالتالي خلق عدم اليقين فى بيئة الأعمال	٤٢
تحسين كفاءة الخدمات الجمركية وتسهيل التجارة الخارجية.	عدم الكفاءة فى نظام التجارة الخارجية والجمارك.	٤٣
تشجيع جذب الاستثمار الأجنبى المباشر فى تصنيع المنتجات القابلة للتصدير.	جذب الاستثمارات الأجنبية حصرا لاستخراج النفط والغاز.	٤٤
هيكل التعريفه المستهدفة من أجل زيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلى وزيادة الصادرات.	عدم وجود هيكل تعريفى ملائم واستمرار ضعف القدرة التنافسية فى الإنتاج المحلى.	٤٥
الاستفادة الكاملة من الدبلوماسية الاقتصادية من أجل زيادة الإنتاج المحلى وفرص العمل.	غياب الدبلوماسية الاقتصادية.	٤٦
المشاركة الفعالة والنشطة فى المعاهدات الدولية والإقليمية.	الافتقار إلى الاستخدام السليم للمعاهدات الدولية والإقليمية.	٤٧
تنوع طرق البيع والتصدير للنفط الخام.	الانطباع عن الصدمات العالمية فى عائدات النفط.	٤٨
استكمال سلسلة القيمة فى صناعة النفط والغاز.	ضعف فى تطوير صناعة النفط	٤٩
تشجيع إنتاج السلع مع الأداء الأمثل (مع أقل كثافة الطاقة).	ارتفاع كثافة الطاقة بسبب عدم وجود سياسات حافزة تؤثر على وفورات الطاقة.	٥٠

صف	الوضع غير المواتى (الوضع الحالى للاقتصاد)	الحالة مواتية (الاقتصاد المقاوم)
٥١	استخراج غير حافظه من حقول النفط والغاز.	التركيز على استراتيجيه الإنتاج المحافظه فى عقود استخراج النفط والغاز.
٥٢	البيروقراطيه وانخفاض الكفاءه فى الوكالات الاقتصاديه الحكوميه.	القيام بالتغييرات الهيكلية والقضاء على الموازاة غير الضرورية فى الوكالات الاقتصاديه الحكوميه.
٥٣	انخفاض حصه الضرائب فى الإيرادات الحكوميه.	إصلاح النظام الضريبي وتمويل تكاليف التشغيل الحكوميه من خلال فرض ضرائب بدلا من عائدات النفط.
٥٤	تفريغ احتياطيّات النفط واستهلاك إيراداته.	إنشاء صندوق إنمائي وطنى باستخدام موارد من صادرات النفط والغاز.
٥٥	غياب الشفافية فى الاقتصاد.	خلق الشفافية الاقتصاديه ومنع الفساد المحتملين.
٥٦	تؤثر الصدمات الخارجيه على الاقتصاد الوطنى.	خلق مرونة اقتصاديه ضد الصدمات الخارجيه.
٥٧	الاقتصاد المحلى هشاً فى مواجهه العقوبات الاقتصاديه.	التعامل بفعاليه مع التهديد بفرض عقوبات وفرض تهمه على العدو
٥٨	عدم وجود بعد النظر وعدم الاهتمام بالتهديدات الاقتصاديه.	إعداد خطط الاستجابة الذكيه ضد التهديدات والإدارة الوقائيه للمخاطر الاقتصاديه
٥٩	الإفراج عن نظام التوزيع والثقة لتسعير السوق الحرة.	خلق الشفافية فى نظام التوزيع وتحسين الرقابه على السوق.
٦٠	عدم وجود رقابه منهجيه على جوده المنتجات المحليه	إنشاء وتعزيز منظمات المعايير الوطنيه من أجل بناء الثقة فى المستهلك المحلى